

عناصر تدخل السيدة الوزيرة
الجلسة الافتتاحية للمؤتمر رفيع المستوى حول "تطوير تمويل السكن الميسور
والمستدام في المملكة المغربية"

الرباط فندق "Sofitel Rabat Jardin Des Roses" بالرباط

الأربعاء 29 يناير 2025 – التاسعة صباحا

معالي الدكتور فهد بن محمد التركي، مدير عام رئيس مجلس إدارة صندوق

النقد العربي؛

أصحاب المعالي والسعادة؛

السيدات والسادة الوزراء؛

الحضور الكريم؛

السلام عليكم رحمة الله تعالى وبركاته؛

إنه لمن دواعي سروري أن أرحب بكم، أصالة عن نفسي ونيابة عن حكومة المملكة المغربية، في أشغال هذا المؤتمر الهام الذي تستضيفه باعتزاز عاصمة المملكة المغربية الرباط "مدينة الأنوار"، والذي ستمحور أشغاله على مدى يومين، حول مناقشة وتحليل إشكالية تمويل السكن الميسور والمستدام.

ولا يفوتني، في هذا الصدد، أن أتوجه بالشكر والتقدير لإدارة صندوق النقد العربي على اختيار المملكة المغربية لاحتضان فعاليات هذا المؤتمر الهام، في تأكيد جديد على جودة ومتانة علاقات التعاون المتميزة بين المملكة المغربية وصندوق النقد العربي. كما أخص ببالغ الشكر وخالص الترحيب كل المشاركين الأجانب الذين يساهمون معنا اليوم في أشغال هذا المؤتمر الهام، مع متمنياتني لهم بطيب المقام في بلدهم الثاني المغرب.

إن اعتزازنا بتنظيم هذا المؤتمر رفيع المستوى بالمملكة المغربية ليس إلا تأكيدا على اهتمام بلادنا، تحت القيادة الرشيدة والحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، بقطاع السكن، نظرا للمكانة الخاصة التي يولمها جلالته لولوج كافة المواطنين والمواطنات المغاربة لسكن لائق وميسر التكلفة يضمن لهم حياة كريمة، ويسمح لهم بالمساهمة الفعالة في نمو وازدهار ورفاهية بلدهم.

كما أن تنظيم هذا الحدث الهام يندرج في إطار المبادرات المتميزة لصندوق النقد العربي، الذي شكل على الدوام منصة عربية رائدة لمناقشة وتحليل التحديات والقضايا الاقتصادية والمالية الراهنة والمستقبلية في منطقتنا العربية والمساهمة في بلورة حلول مبتكرة لمواجهتها.

أصحاب المعالي والسعادة؛

الحضور الكريم؛

لقد وضعت المملكة المغربية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، قضية الولوج للسكن في صلب سياساتها التنموية. ويأتي هذا التوجه استجابة للاحتياجات الملحة لمواطنيها ولتحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية. فقد أصبح السكن اليوم، ليس فقط من مستلزمات الحياة الكريمة للمواطن، بل أيضا وقبل كل شيء، ركيزة أساسية لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والنمو الاقتصادي.

في هذا الإطار، عملت الحكومة المغربية على إطلاق وتنفيذ برامج فعالة لتسهيل الولوج إلى السكن، بما في ذلك السكن الاجتماعي الموجه للفئات ذات الدخل المحدود والذي يشمل وحدات سكنية ميسرة ومدعومة، إضافة إلى تنفيذ برنامج مدن بدون صفائح لمكافحة السكن غير اللائق، والذي حقق نتائج ملموسة في تحسين جودة حياة آلاف الأسر. وبهذه المناسبة، أود، فيما يلي، استحضار أهم مجهودات الحكومة المغربية في هذا المجال والهادفة لتسهيل تمويل اقتناء السكن ودعم الطلب في هذا القطاع، من خلال مجموعة من البرامج والآليات، أهمها:

- برنامج الدعم المباشر برسم الفترة 2024-2028، المندرج في إطار المخطط التنموي الجديد للولوج للسكن، والذي سيعمل على تجديد المقاربة المتعلقة بالمساعدة على تملك السكن ودعم القدرة الشرائية للأسر، من خلال مساعدة مالية مباشرة للمواطنين المقيمين بالمغرب أو بالخارج، الذين لا يتوفرون على سكن بالمغرب ولم يسبق لهم الاستفادة من مساعدة خاصة بالسكن؛

- آلية "ضمان السكن"، التي تمكن من تسهيل الولوج للتمويلات البنكية بشروط مالية تفضيلية. وتستهدف هذه الآلية على الخصوص الأسر ذات الدخل المحدود وغير القار (فوكاريم)، وكذا الأسر المشتغلة في المهن الحرة، وأسر الطبقة المتوسطة، والمغاربة القاطنين بالخارج (فوكالوج)، عبر تقديم ضمانات للبنوك والمؤسسات المالية التي تقدم القروض العقارية، وتوفير ضمانات للقروض السكنية عبر ضمان المقترضين أمام البنوك، وتحفيز القطاع الخاص لدعم الاستثمارات في قطاع الإسكان؛

- آليات التمويل التشاركي "ضمان إسكان"، لتمكين الأسر المستهدفة من الولوج للتمويلات البنكية التشاركية بنفس الشروط التفضيلية المتاحة عبر آلية "ضمان السكن"، وتحقيق المساواة بين المستفيدين من التمويلات البنكية سواء كانت تقليدية أو تشاركية لاقتناء السكن الرئيسي.

أصحاب المعالي والسعادة؛

الحضور الكريم؛

إن استحضار منجزات وآفاق البرامج الحكومية التي تروم توفير السكن اللائق لفائدة المواطنين المغاربة وفق مقومات التكلفة المنخفضة والجودة المستدامة، يستلزم بالضرورة استحضار الشراكة البناءة التي جمعت الحكومة بفاعلي القطاع الخاص في المجال العقاري من أجل إنجاح تنزيل هذه البرامج، حيث يمكن القول بأن تنزيل البرامج

الحكومية المرتبطة برهان السكن اللائق الميسور والمستدام شكل أحد قصص نجاح
الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالمغرب.

وتنبغي الإشارة بهذا الصدد إلى أن نطاق البرامج الرامية إلى توفير السكن اللائق
للمواطنين بكلفة منخفضة وجودة مستدامة، يبقى هو العامل الأساس في نجاعة تلك
البرامج، حيث أن المجهودات المنصبة على إطلاق البرامج المماثلة ينبغي أن تكون مدعومة
ببرامج موازية تهدف إلى التحكم في نطاق الفئات المستهدفة، بشكل يضمن تخفيض كلفة
هذه البرامج في ظل ضيق هوامش المالية العامة من جهة، ويمكن البرامج المسطرة من
تحقيق مقاصدها المرجوة من جهة أخرى.

في هذا الصدد، أود الإشارة إلى أن نجاعة الجهود الحكومية لتوفير السكن اللائق، وفق
المزايا سالفة الذكر، لا تقف عند برامج الإسكان فحسب، بل تمتد لتشمل مختلف
الجهود المنصبة على تحقيق العدالة المجالية التي تقف حائلا أمام تنامي الهجرة
الداخلية بتبعاتها المرهقة للمالية العامة، وذلك أخذا بعين الاعتبار لتكلفة تهيئة ظروف
استقبال وإدماج الفئات المنتقلة من القرى إلى المدن أو بين المدن، بما فيها تكلفة توفير
السكن، بشكل يحد من الإقبال على السكن غير اللائق المنافي لمقومات الكرامة الإنسانية
ومتطلبات المخططات العمرانية.

أصحاب المعالي والسعادة؛

الحضور الكريم؛

يؤكد تجاوب حكومة المملكة المغربية مع مبادرة صندوق النقد العربي بتنظيم هذا المؤتمر اليوم، على الإلتزام الراسخ للمغرب، طبقا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، بالانخراط في كل المبادرات المجسدة لروح التعاون البناء في بعديه الإقليمي والدولي.

كما أن تجاوب المغرب مع موضوع هذا المؤتمر الهام، الذي يتقاطع مع تعهدات المملكة إزاء الهدف الحادي عشر من أجندة أهداف الألفية للتنمية المستدامة المتعلق بالمدن والمجتمعات المحلية المستدامة، يجسد كذلك، التزاما وطنيا ودستوريا مدعوما بإرادة ملكية سامية بالعمل الجاد لتعزيز قدرة المواطنين على الولوج إلى سكن لائق، وهو ما ترجم على أرض الواقع بتواصل الجهود الحكومية لإطلاق البرامج الملائمة لمواكبة تنزيل هذا التعهد الوطني الطموح.

وطبعا، فإن رهان توفير سكن بالمقومات الضرورية، يرتبط بالتوجهات الأساسية للبرنامج الحكومي الحالي القائم على تعزيز الدولة الاجتماعية الضامنة لحقوق العيش الكريم، بما فيها الحق في السكن المستوعب لضوابط الكرامة الإنسانية. وهي جهود منفتحة على شراكات استراتيجية مع كل المتدخلين في هذا القطاع الهام والواعد، وكذا على التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال.

ختاما، وإذ أجدد الإشادة بمبادرة صندوق النقد العربي، برئاسة معالي الدكتور فهد بن محمد التركي، لتنظيم هذا المؤتمر الهام، لا يفوتني أن أجدد الشكر والتقدير لجميع المشاركين الذين سيساهمون بكل تأكيد في إثراء النقاش حول موضوع المؤتمر وتقديم

مقترحات وحلول مبتكرة ستساهم في دعم قطاع السكن ميسور التكلفة في منطقتنا
العربية.

والسلام عليكم رحمة الله تعالى وبركاته.